بنك الخليج
GULF BANK

الكويت 29 سبتمبر 2019

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين

دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها. نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني متضمناً تثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل لبنك الخليج في المرتبة "A+" مع نظرة مستقبلية "مستقرة". كما قامت الوكالة بتثبيت تصنيف الجدوى المالية للبنك في المرتبة "bb+". من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني معبأ حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

جهاد خضر

مساعد مدير عام

رئيس وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح

بنك الخليج GULF BANK

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	29 سبتمبر 2019
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع.
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	- تثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل عند A+ - تثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى القصير عند F1 - تثبيت تصنيف الجدوى المالية عند +bb - تثبيت تصنيف الدعم عند 1 - تثبيت تصنيف سقف الدعم عند +A
مدلولات التصنيف	**عوامل دعم التصنيف:** • القدرة الكبيرة لدولة الكويت على توفير الدعم للبنوك المحلية • الاستفادة من بيئة تشغيل مستقرة في دولة الكويت • توافر شبكة كبيرة من الفروع وتواجد كاف ومناسب للبنك • تحسن نسبة القروض المتعثرة • وجود فريق إداري كفؤ **عوامل تقييد التصنيف:** • تأثر الربحية بالأوضاع الاقتصادية لدولة الكويت • التركزات في الميزانية العمومية كسائر البنوك الكويتية الأخرى • الاعتماد بشكل كبير على تمويل الشركات والمؤسسات
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	- تثبيت التصنيف الائتماني للبنك عند المرتبة "+A" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" - تثبيت تصنيف الجدوى المالية عند المرتبة "+bb"
النظرة المستقبلية	تثبيت النظرة المستقبلية عند "مستقرة"
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	قامت وكالة فيتش بتثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل لبنك الخليج في المرتبة "+A" مع نظرة مستقبلية "مستقرة". كما قامت الوكالة بتثبيت تصنيف الجدوى المالية للبنك في المرتبة "+bb". وتستند توقعات فيتش بالحصول على دعم حكومي إلى القدرة الكبيرة لدولة الكويت على تقديم الدعم للبنوك المحلية كما هو مثبت في التصنيف السيادي للدولة (AA/ مستقرة)

واستعدادها التام للقيام بذلك بغض النظر عن حجم أو شبكة الفروع أو هيكل التمويل أو نسبة الملكية الحكومية في تلك البنوك. وما يعزز هذا الرأي هو سجل الحكومة الحافل بالنسبة للدعم المقدم إلى النظام المصرفي المحلي عند الحاجة.

ولا يزال بنك الخليج يستفيد من بيئة تشغيل مستقرة نسبياً في الكويت على الرغم من الأثر الاقتصادي لأسعار النفط المنخفضة، وكذلك تأثر البنك ببطء النمو الاقتصادي، غير إن الوكالة ترى بأن خطط الإنفاق الرأسمالية المستمرة للحكومة سوف تعوض جزئيًا هذه الضغوطات.

ويتمتع بنك الخليج بتواجد كاف ومناسب في الكويت في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والشركات على السواء. كما تتوافر لديه شبكة فروع كبيرة وعلامة تجارية معروفة، وهذا يعزز من قدرته على توفير الخدمات المصرفية، مع العلم أن نموذج أعمال البنك قائم على التواجد والتركز المحلي. ويقود بنك الخليج فريق إداري جيد ومختص، يتمتع بخبرة واسعة في مجال الخدمات المصرفية على الصعيد المحلي والإقليمي ولديه سجل جيد في تنفيذ استراتيجيته في الكويت.

كما يواصل بنك الخليج في إثبات استقرار مؤشرات الربحية والإيرادات من العمليات المصرفية الأساسية لديه، مدعوماً بزيادة يصل معدلها إلى 12% في صافي الأرباح خلال آخر خمس فترات مالية (2014–2018). كما تواصل تكاليف خسائر القروض بالإنخفاض مقابل نسبة الأرباح التشغيلية قبل احتساب تغطية خسائر القروض (حيث بلغت 53% في عام 2018) ولكنها لا تزال أعلى بشكل ملحوظ من معدلات البنوك المحلية الأخرى (حوالي 35.9% في العام 2018). وهذا يفسر لماذا لا تزال أرباح بنك الخليج بالنسبة للأصول المرجحة بالمخاطر لديه أقل من البنوك الأخرى. وتتوقع فيتش أن يستمر هذا الوضع إلى أن تنخفض تكاليف خسائر القروض لدى البنك بشكل أكبر.